## المحاضرة السابعة: المتغيرات البيئية الحارجية العامة

تجدر الاشارة الى ن البيئة الخارجية تنقسم الى بيئة خارجية عامة واخرى خاصة

**2ـ مكونات البيئية الخارجية**

تضم البيئة الخارجية العامة العديد من القوى والمتغيرات التي تتبادل التأثير والعلاقات مع المؤسسة ابرز سمات هذه المكونات ما يلي:

- أنها مكونات ذات سمة شموليه وواسعه الحدود وكثيره ومتشعبه؛
- أنها تجسد فلسفة التحليل الكلي وتستجيب لمتطلباتها؛
- لها تأثيرات غير مباشرة على المؤسسة وتواجه ادارتها صعوبة في السيطرة عليها والتحكم باتجاهاتها؛
- أنها مكونات مشتركه لجميع المؤسسات بما تتضمنه من فرص وتهديدات متاحه للتعامل معها؛

كما تجدر الاشارة الى أن هذه المكونات ذات سمة ترابطية، بمعنى أن حصول تغييرات في البعد الاقتصادي يقود الى احداث تغييرات في الأبعاد السياسية أو غيرها. "كما هو الحال بالنسبة لتأثيرات الخوصصة بالنسبة لشركات الطيران والمدارس والجامعات التي ينتج عنها عمليات نقل السلطة من القادة السياسيين إلى قادة الأعمال"

تصنف هذه البيئة الى مجموعة من العوامل المؤثرة في المؤسسة الاقتصادية هي:

**1.2. القوى والمتغيرات القانونية والسياسية**

المتغيرات القانونية تشمل قوى التشريع، إصدار قوانين لترخيص إقامة الأعمال وتمويلها من طرف البنوك، اجراءات المراقبة والعقاب، فهي تشمل تحديد نوعية ومواصفات المنتج، شروط استخدام العاملين، تنظيم الأمور المالية والمحاسبية، طريقة استخدام الموارد الطبيعية. الخ وتتمثل هيئات القوى القانونية في المؤسسات الحكومية ومنظومات القضاء.

تجدر الاشارة أن استقرار البيئة القانونية يتطلب ثباتا للقوانين لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

عن البيئة السياسية فهي تشمل جميع التغيرات التي تحدث على الصعيد السياسي في الدولة أو الدول التي تكون المؤسسة الاقتصادية على ارتباط معها، ويضم هذا البعد طبيعة النظام السياسي الحاكم، درجة الاستقرار السياسي، القرارات السياسية. الخ؛

تجدر الإشارة أن المتغيرات البيئية متداخلة فيما بينها، فما هو سياسي يظهر جليا أنه اقتصادي، فمثلا الضريبة ارتفاعها أو انخفاضها يؤدي الى التأثير في السيولة وفي الاقتصاد الوطني، لكن في حقيقة الأمر أن باطنها هو قرار سياسي بالدرجة الأولى، كذلك فتفعيل الاستثمار الاجنبي في الجزائر ظاهره اقتصادي وباطنه قانوني عن طريق تغيير قاعدة الاستثمار 49/51 .

**2.2. القوى والمتغيرات الاقتصادية**

وهي تشمل مجموعة المتغيرات الراهنة أو المتوقع حدوثها سواء على مستوى الدولة أو الدول التي ترتبط بها المؤسسة الاقتصادية، أو على المستوى العالمي إذا كانت هذه المؤسسة ذات نشاط دولي،

تتجلى العوامل الاقتصادية في الأسواق بمختلف أنواعها: أسواق العمل، الأسواق النقدية، الأسواق المالية، أسواق السلع والخدمات، بالإضافة الى أنماط الاستهلاك والادخار والاستثمار، يتناول البعد الاقتصادي قضايا الكساد والتضخم، ميزان المدفوعات سعر الصرف، التحالفات، اسعار الفائدة والبطالة، واخيرا وليس آخرا علاقة الحكومة بالمؤسسات الاقتصادية، حيث تقوم الدولة بتنظيم الاقتصاد والتأثير فيه من خلال أدوار رئيسية هي:

❖ **وضع السياسات التي توجه عمل المؤسسات الاقتصادية**

قد يكون أحد القطاعات الاقتصادية في فترة ما ضعيفا، أو قد يمر الاقتصاد بمرحلة ركود، فتسعى الدولة لتنشيطه من خلال سياسة تبقى نافذة لغاية ما يحصل التغير المطلوب. والسياسات هي قواعد تعتمدها الدولة للتأثير في الاقتصاد بشكل غير مباشر؛ والسياسات الشائعة هي:

➢ **السياسات النقدية**

هي سياسات للتحكم بحجم النقد المتوفر في السوق: فالدولة قد تسعى لزيادة كمية النقد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب وتنشيطه، أو قد تعمل على تقليل كمية وامتصاص النقد المتداول لتقليل الطلب وتقليل التضخم. ويشكل تغيير سعر الفائدة التي تمنحها البنوك المركزية للمقترضين واحدة من السياسات النقدية الشائعة الاستخدام؛

➢ **السياسات المالية**

السياسة المالية هي سياسة للتحكم بالممارسات المالية للأعمال، وتشمل في جوهرها تغيير الضرائب والإعفاءات الضريبية. فمثلا، إذا أرادت الدولة تشجيع الاستثمار في قطاع اقتصادي معين، فهي تحقق ذلك من خلال منح اعفاءات ضريبية لمن يقيمون مشاريع في هذا القطاع.

➢ **السياسات التجارية**:

" وهذه الأخيرة تتعدد وسائلها من بينها: الرسوم الجمركية، إعانات التصدير، الإغراق، تخفيض سعر الصرف، نظام الحصص، التراخيص، الاستيراد والاتفاقات التجارية، التكتلات الاقتصادية. الخ."

❖ **تداخلات دور الحكومة الاقتصادي اتجاه المؤسسات الاقتصادية**

يختلف دور الدولة اتجاه مؤسسات الأعمال حسب الحاجة والغرض؛ فأحيانا تكون كمستهلك وأحيانا أخرى كمنافس لقطاع الاعمال.

➢ **الحكومة كمستهلك لقطاع الاعمال**

الحكومة هي مجموعة من أجهزة ومؤسسات تحتاج حتى تسير شؤونها إلى سلع وخدمات؛ وكلما كان حجم الجهاز الإداري أكبر وكانت مشاريعه ونشاطه أوسع، كلما أدى به الى طلب تجهيزاته من القطاع الخاص، كأن يلجأ مثلا ممولو الجامعات العمومية الى الاتفاق مع صانعي المنتجات الخشبية على تجهيز المدرجات بالطاولات والكراسي، وبذلك يخلق القطاع العمومي فرص عمل في منظمات الأعمال.

➢ **الحكومة كممارس للنشاط الاقتصادي**

الدور الآخر الذي قد تلعبه الدولة للتأثير في الاقتصاد؛ هو أن تمارس النشاط الاقتصادي، أي تدخل كمنافس، بل حتى كبديل للقطاع الخاص. وهنا يمكن للدولة أن تكون:

➢ **منافسا لقطاع الأعمال**

"أي أن تقيم الدولة مشاريع تنافس مشاريع يقيمها القطاع الخاص، فتتواجد في نفس القطاع أعمالا خاصة ومؤسسة عامة تنافسها؛ و إذا فعلت الدولة ذلك فغالبا لكي تكون ضابطا للقطاع الخاص؛ فمثلا تسمح الدولة للقطاع الخاص إقامة أعمال نقل داخلي؛ ولكنها تقيم مؤسسة للنقل العام (أي حكومية)، حتى تضمن أن تبقى أجور النقل التي يفرضها القطاع الخاص ضمن مستوى معين".[i]

- **كمحتكر لمجالات نشاط معينة**

هذا الأسلوب شائع في الدول التي تعتمد نظاما اشتراكيا، فتسمح للأفراد إقامة أعمال في مجالات محددة، كأن تجيز للقطاع الخاص ممارسة نشاطات تجارة المفرد، في حين تحصر مجالات أخرى للقطاع العام. أو أن تمنع القطاع الخاص من إقامة اعمال في أنشطة ذات انعكاس على حالة المجتمع، كإقامة مشاريع الماء والكهرباء، المطارات والجسور، وجميع عناصر البنى التحتية وغيرها، ذلك أن توفر هذه الأخيرة بالحجم والمستوى الملائم، يؤدي الى تقليص التكاليف الأولية للاستثمار، وضمان الانطلاقة السريعة لمشاريع الاعمال.

- **كمحتكر طارد للقطاع الخاص:**

هناك بديل آخر شائع، خاصة في الدول التي تعتمد نظاما شيوعيا، هو أن تحتكر الدولة كل النشاط الاقتصادي وتمنع قيام قطاعا للأعمال.

**3.2. القوى والمتغيرات الثقافية الاجتماعية، الايكولوجية والتكنولوجية**

تتحدد القوى الثقافية من خلال مجموعة من العناصر أهمها: الدين، اللغة، العادات والتقاليد، المعتقدات والقيم، الإعلام، "إذ تؤثر الصناعة الإعلامية مباشرة على خصائص الأفراد كالقيم والأفكار، وكذلك العادات والتقاليد".

القوى الاجتماعية هي عبارة عن التغيرات التي تمس المجتمع، ولها انعكاسات على المؤسسة الاقتصادية، ومن أهمها التغيرات الديمغرافية، نظم التعليم والتغيرات المعيشية للأفراد.

أما المتغيرات الإيكولوجية فتشمل جميع التغيرات على المستوى الإيكولوجي والتي من أهم أسبابها التلوث واستنزاف الموارد.

عن القوى التكنولوجية فهي تشمل جميع المتغيرات في المجال التكنولوجي المؤثرة على المؤسسات وأنشطتها. كأساليب الانتاج وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية.

**.3ـ 4ـ القوى والمتغيرات الدولية**

لا تقتصر بيئة الاعمال التي تؤثر على المؤسسة على ما هو محلي فقط، بل تمتد الى كل التغيرات الدولية، خاصة ما اذا كانت المؤسسة محل الدراسة ذات نشاط دولي.

"إن نجاح المؤسسات الاقتصادية في بيئة الاعمال المعاصرة يتطلب من ادارتها التفكير مليا بالمؤثرات العالمية والدولية، ومعرفة انعكاساتها على البيئة العامة والخاصة للمؤسسة، ونجد اليوم أن المؤسسات المتميزة وحتى المتوسطة والصغيرة ينبغي أن يفكر مديروها عالميا، ويعملون ويتصرفون محليا، بمعنى أهميه الاستفادة من ميزات الابتكارات الدولية في سعي استثمارها محليا "

القوى الدولية تحتوي على عناصر من ضمنها: صيغ المنافسة التي تعتمدها الشركات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات أو ما يسمى بالمؤسسات الكوكبية، وأساليب الدخول الى الاسواق الدولية ومعدلات التبادل التجاري؛

وحتى لا ننسى تزايد أهمية مؤسسات المجتمع المدني الدولي أيضا؛ مثل صندوق النقد الدولي وهو المسؤول عن إدارة النظام النقدي الدولي، ومنظمة التجارة العالمية المسؤولة عن إدارة النظام التجاري العالمي، والبنك الدولي المسؤول عن إدارة النظام المالي العالمي، "فالعولمة في المجال الاقتصادي تتمثل في اتجاه المؤسسات الكبرى إلى الاندماج وتكوين كيانات اقتصادية عالمية"[ii]، تؤثر في النهاية على نشاط المؤسسات الاقتصادية.

ويمكن تمثيل العولمة الاقتصادية في نظام تقسيم العمل ،فقد أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات الصناعية والأجهزة الكهربائية، والحاسبات الآلية وغيرها، يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في وضع أحد المكونات فقط. وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية.

تتمثل مخاطر التكيف مع العولمة فيما يلي :

- مخاطر الحصول على المعلومات (عن الدول، عن الأسواق، القطاعات، الأعراف الثقافية)؛
- مخاطر بناء القدرات التكنولوجية، وتقنيات التجارة العالمية والتواكب مع مستجداتها؛
- مخاطر التسويق ( تكاليف السفر، الترويج، الاشتراك في العروض التجارية والمعارض، معايير الجودة العالمية)؛
- مخاطر التوثيق التجاري (التعقيد في الفواتير، خطابات الائتمان والنماذج الأخرى)؛
- مخاطر التمويل التجاري ( توافر التمويل، الآلية، طريقة الدفع)؛
- مخاطر التعريفات الجمركية واللوائح والاتفاقات التجارية.

---

[i] سعاد نائف البرنوطي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 55.

[ii] محمد السيد المليجي، **العولمة وقيمنا الأخلاقية**، مجلة الرابطة، العدد 20.، ص: 2000، السعودية، 425